ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Hatem Ahmed Owed

University of Mosul / College of Education for Humanities

Email: : hatem.ahmed@uomosul.edu.iq

Keywords:

Lockerbie Crisis, UN Security Council , International Terrorism.

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2.Jun.2025

Accepted 8.Jul.2025

Published 25.Aug. 2025

Kuwait's Position on the Lockerbie Crisis Between Libya and the West (1988-1993)

A B S T R A C T

This study explores the official position of the State of Kuwait during the Lockerbie crisis, which erupted after the bombing of Pan Am Flight 103 over Lockerbie, Scotland in December 1988, and the subsequent international confrontation with Libya. The research examines Kuwait's alignment with the United Nations Security Council Resolutions 748 (1992) and 883 (1993), which imposed sanctions on Libya due to its refusal to hand over two suspects accused of orchestrating the attack.

Through a historical-analytical approach, the study argues that Kuwait's support for these resolutions was rooted not in hostility toward Libya as a fellow Arab state, but in a broader post-1990 strategic shift in Kuwaiti foreign policy following the Iraqi invasion. Kuwait adopted a principled stance favoring international legality, accountability, and opposition to state-sponsored terrorism.

The paper highlights how the Lockerbie crisis served as a platform for Kuwait to reinforce its commitment to international law, bolster its diplomatic ties with Western powers, and solidify its role as a responsible member of the international community. The study concludes that Kuwait's foreign policy response to the crisis was both pragmatic and value-driven, aiming to strengthen regional stability and ensure its national security through international legal mechanisms.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol60.Iss2.4491

موقف الكويت أتجاه أزمة لوكربي بين ليبيا والغرب ١٩٨٨-١٩٩٣

م.د. حاتم احمد عويد
جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

يتناول هذا البحث بالتحليل موقف دولة الكويت من أزمة لوكربي، التي نشأت إثر تفجير طائرة "بان أميركان" عام ١٩٨٨، واتهام النظام الليبي بالضلوع في الحادثة، وما تبع ذلك من إصدار مجلس الأمن قرارات بفرض عقوبات دولية على ليبيا، أبرزها القرارين ٧٤٨ و٨٨٣. ويسعى البحث إلى تفسير هذا الموقف الكويتي ضمن سياقه السياسي والدبلوماسي، وربطه بمجمل التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الكويتية في أعقاب الغزو العراقي عام ١٩٩٠.

يركز البحث على قراءة الدلالات السياسية والرمزية التي حملها تأييد الكويت للعقوبات الدولية، ويبيّن كيف أن هذا الموقف لم يكن عدائيًا تجاه ليبيا بقدر ما كان ترجمة لالتزام الكويت المتزايد بشرعية النظام الدولي، ورفضها المطلق للإرهاب السياسي، خصوصًا ذلك الذي ترعاه الدول. كما يوضح البحث كيف سعت الكويت من خلال موقفها إلى تعزيز موقعها كدولة قانون في النظام الإقليمي، وحليف موثوق في النظام الدولي، عبر التأكيد على مركزية القانون الدولي في مقاربتها للقضايا الكبرى.

ويخلص البحث إلى أن أزمة لوكربي شكّلت فرصة للكويت لإعادة بناء دورها الإقليمي والدولي، وتعزيز أدواتها الدبلوماسية في الدفاع عن أمنها الوطني عبر بوابة الشرعية الدولية، ويظهر ذلك جليًا في اتساق موقفها مع سياسة خليجية تسعى إلى تطويق مصادر التهديد، وإرساء مناخ من الالتزام الدولي بمحاربة الإرهاب. كما تعزز الأزمة قناعة الكويت بأهمية الانخراط الفاعل في مؤسسات النظام الدولي، لا بوصفها متلقية فقط، بل مساهمة ومؤثرة ضمن أطره القانونية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: أزمة لوكربي، مجلس الأمن، ، الإرهاب الدولي.

المقدمة:

شهدت العلاقات الدولية في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين تصاعدًا في حدة التوترات المرتبطة بقضايا الإرهاب الدولي، وكان من أبرز هذه القضايا حادثة تفجير طائرة الخطوط الجوية الأمريكية "بان أميركان" (Ban American) فوق بلدة لوكربي الأسكتلندية في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨، والتي أسفرت عن مقتل ٢٧٠ شخصًا، معظمهم من الأمريكيين، مما أدى إلى اندلاع أزمة دولية كبرى عُرفت باسم "أزمة لوكربي". سرعان ما تحولت هذه الحادثة من جريمة جنائية إلى أزمة سياسية ودبلوماسية ذات أبعاد عالمية، خصوصًا بعد توجيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الاتهام إلى ليبيا بالتورط في العملية، وقيام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرارات حازمة ضد النظام الليبي، أبرزها القراران ٧٤٨ و٨٨٣، اللذان تضمنا عقوبات دبلوماسية واقتصادية قاسية.

في خضم هذا التصعيد، كان على الدول العربية والخليجية أن تحدد مواقفها ضمن سياق حساس يراعي توازناتها الإقليمية وتحالفاتها الدولية. وتأتي الكويت في مقدمة الدول التي كان موقفها من الأزمة محطّ اهتمام ومتابعة، لكونها تنتمي إلى منظومة الخليج العربي المتأثرة بشكل مباشر بالتغيرات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١)، ولارتباط سياستها الخارجية بمبادئ الحياد الإيجابي ودعم قرارات الشرعية الدولية.

لم يكن موقف الكويت تجاه أزمة لوكربي موقفًا هامشيًا أو تقليديًا، بل عبّر عن رؤية استراتيجية متماسكة لسياستها الخارجية، إذ أيّدت الكويت علنًا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وساندت المجتمع الدولي في مساعيه لمساءلة النظام الليبي، ما عكس رغبتها في ترسيخ احترام القانون الدولي ومحاربة الأعمال الإرهابية. كما أن موقف الكويت آنذاك اتخذ أبعادًا تتجاوز القضية الليبية بحد ذاتها، ليشكّل تمهيدًا لمواقف لاحقة عبّرت عنها الدولة الكويتية خلال أزمتها المصيرية بعد اجتياح العراق لها في اب ١٩٩٠، اذ أصبحت الكويت في موقع الدولة المعتدى عليها، واحتاجت إلى تفعيل الآليات الدولية التي سبق أن وقفت إلى جانبها في أزمة لوكربي.

إن أهمية دراسة الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي لا تقتصر على البعد التاريخي أو التوثيقي، بل تكمن في تحليل دلالات هذا الموقف في سياقه السياسي والدبلوماسي، وفهم كيف استطاعت الكويت أن توظف الأحداث الدولية الكبرى لتعزيز موقعها على الساحة العالمية، وتحقيق توازن دقيق بين علاقاتها الإقليمية والتزاماتها الدولية. كما أن هذه الأزمة تبرز الدور المتزايد للدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية، وقدرتها على التفاعل مع الأزمات العالمية بما ينسجم مع قيم الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة في موقف الكويت من أزمة لوكربي، من خلال تتبع تفاصيل الموقف الرسمي الكويتي، وتحليل خلفياته وتداعياته، وصولًا إلى الكشف عن الدلالات السياسية التي حملها هذا الموقف في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي، لا سيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبروز مفاهيم جديدة تتعلق بالإرهاب الدولي والمسؤولية الدولية. كما يهدف إلى تسليط الضوء على البعد القيمي في السياسة الخارجية الكويتية، ومدى اتساقها مع مبادئ القانون الدولي وأخلاقيات العلاقات الدولية.

المبحث الأول: السياق الدولي والإقليمي لأزمة لوكربي

خلفية تاريخية عن تفجير طائرة "بان أميركان":

في مساء يوم ٢١ كانون الاول من عام ١٩٨٨، انفجرت طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة "بان أميركان" الرحلة رقم ١٠٣، والتي كانت متجهة من فرانكفورت الالمانية إلى نيويورك مرورًا بلندن، فوق بلدة لوكربي الواقعة في جنوب غرب اسكتلندا. وأسفر الانفجار عن مقتل جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ٢٥٩ شخصًا، فضلاً عن ١١ شخصًا آخرين كانوا على الأرض. وقد عد الحادث في حينه من أسوأ العمليات الإرهابية الجوية في تاريخ الطيران المدني، لما خلفه من عدد ضحايا كبير، وأثر سياسي وأمني بالغ المدى، خاصة أن معظم الضحايا كانوا من الأمريكيين، من بينهم طلبة جامعيون عائدون إلى بلادهم لقضاء عطلة الأعياد، وقد انتشرت في اليوم التالي صور الحطام المبعثر فوق منازل البلدة الصغيرة، في مشهد صادم وضع المجتمع الدولي أمام جريمة مروعة وغير مسبوقة في حجمها وتأثيرها (عبد الله، ٢٠٠٩، ص. ٢١٤).

منذ اللحظة الأولى لوقوع الحادث، تسارعت وتيرة التحقيقات الدولية، حيث تصدرت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية الجهود الرامية إلى كشف ملابساته. وفي عام ١٩٩١، وجّه كل من المدعي العام الأمريكي والبريطاني اتهامات رسمية إلى مواطنين ليبيين يُعتقد أنهما من عناصر جهاز الاستخبارات الليبية، وهما: عبد الباسط علي المقرحي، الضابط الأمني المعروف في دائرة الاستخبارات الليبية، والذي تولى لاحقًا مسؤوليات تتعلق بالأمن في الخطوط الجوية الليبية؛ وزميله الأمين خليفة فحيمة، الذي كان يعمل مديرًا لمحطة الخطوط الليبية في مطار لوقا بمالطا. وقد اتُّهم الاثنان بالضلوع في تنفيذ عملية تفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨، وهي العملية التي حمّلت التحقيقات ليبيا رسميًا مسؤولية دعمها وتنفيذها. استندت هذه الاتهامات إلى تحليل دقيق لمخلفات القنبلة التي استخدمت في التفجير،

وتتبع دقيق لمسار الحقيبة التي وُضعت فيها العبوة الناسفة، والتي يُعتقد أنها أُرسلت بداية من مالطا إلى فرانكفورت، ثم إلى لندن، قبل أن تُحمّل على متن الطائرة المنكوبة. وقد شكلت هذه النتائج الركيزة الأساسية للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي لاحقًا ضد ليبيا (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٦٦).

جاء رد الفعل الدولي على الحادث بشكل تدريجي، اذ بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين، وعندما رفض النظام الليبي ذلك، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٧٤٨ في اذار ١٩٩٢، الذي فرض عقوبات دبلوماسية وجوية على ليبيا، تلاه القرار رقم ٨٨٣ عام ١٩٩٣ والذي شدد من تلك العقوبات لتشمل جوانب اقتصادية ومالية. وقد استندت هذه القرارات إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنها ملزمة وتهدف إلى الضغط الدولي على النظام الليبي من أجل الانصياع للمطالب القانونية. وتعد هذه القرارات من أبرز أدوات العقوبات التي استخدمها مجلس الأمن خلال عقد التسعينيات (شمس الدين، ٢٠٠٧، ص. ٢٤١).

أما على الصعيد الليبي، فقد نفى النظام الحاكم، بقيادة العقيد معمر القذافي، الذي تولى السلطة في ليبيا عقب انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ وحكم البلاد حتى سقوط نظامه في عام ٢٠١١، مسؤوليته عن الحادث، واعتبر أن الاتهامات الموجهة إليه ذات خلفية سياسية تستهدف النيل من مكانة ليبيا الإقليمية والدولية. غير أن الضغوط الدولية والعزلة التي فُرضت على ليبيا دفعتها في نهاية المطاف إلى قبول محاكمة المتهمَين أمام محكمة دولية خاصة أُقيمت في هولندا عام ١٩٩٩، وبموجب اتفاق مع الأمم المتحدة. وقد أدين عبد الباسط المقرحي في عام ٢٠٠١، بينما تمت تبرئة الأمين فحيمة. وقد شكلت هذه المحاكمة علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية مع ليبيا، وأعادت فتح النقاش حول مسؤولية الدول في حماية المدنيين ومنع الإرهاب العابر للحدود (القحطاني، ٢٠١١، ص. ١٣٢).

طبيعة الموقف الأمريكي والبريطاني تجاه الحادثة:

منذ اللحظة الأولى لانفجار طائرة "بان أميركان" فوق بلدة لوكربي، تعاملت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع الحادث بوصفه عملًا إرهابيًا دوليًا موجّهًا ضد مواطنيهما، الأمر الذي دفعهما إلى توظيف جميع أدواتهما الاستخباراتية والدبلوماسية للتحقيق في الحادثة وكشف الجهة المسؤولة عنها. وقد شكّل وجود عدد كبير من الضحايا الأمريكيين (حوالي ١٨٩ من أصل ٢٧٠) حافزًا سياسيًا وإعلاميًا للرأي العام الأمريكي للضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف حازم، بينما رأت بريطانيا في الاعتداء مساسًا بسيادتها وأمنها الداخلي، بما أن الجريمة وقعت على أراضيها، ما منحها الشرعية لقيادة جهد دولي لمحاسبة المتورطين. وقد شكّل التحالف الأمريكي البريطاني في هذه القضية نموذجًا لتنسيق استثنائي في ملفات الإرهاب العابر للحدود، مدعومًا بضغط إعلامي واسع ومنهج قانوني متماسك(الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٧٠).

أعلنت السلطات القضائية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توجيه اتهامات رسمية إلى مواطنَين ليبيين بالضلوع في حادثة التفجير، وحمّلت ليبيا رسميًا مسؤولية رعاية وتمويل وتسهيل تنفيذ العملية، استنادًا إلى نتائج فنية وتحقيقات موسعة تتبعت مسار الحقيبة المفخخة. وقد شكّل هذا الإعلان نقطة انطلاق لحملة دبلوماسية وإعلامية مكثفة هدفت إلى تعبئة المواقف الدولية لفرض عقوبات على النظام الليبي، والضغط عليه لتسليم المتهمَين إلى العدالة. في المقابل، رفضت ليبيا تلك الاتهامات، ما أدى إلى تصعيد القضية وطرحها على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي (جورج، ٢٠٠٤، ص. ٢١٣).

جاء الرد الأمريكي والبريطاني داخل أروقة الأمم المتحدة سريعًا؛ إذ سعت الدولتان إلى استصدار قرار أممي يُدين ليبيا ويفرض عليها عقوبات ملزمة، وقد نجحتا في ذلك بإقرار القرار ٧٤٨ في ٣١ مارس ١٩٩٢، الذي قضى بفرض

حظر جوي على ليبيا وقيود دبلوماسية على ممثلياتها في الخارج، تبعه لاحقًا القرار ٨٨٣ في نوفمبر ١٩٩٣ الذي فرض عقوبات مالية وتجارية أشد صرامة. وقد استخدمت كل من لندن وواشنطن ما تمتلكانه من ثقل دولي داخل مجلس الأمن، مدعومتين بتقارير استخباراتية، ومواقف حلفائهما الأوروبيين، لضمان تمرير القرارين تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما جعلهما ملزمين قانونيًا لكافة الدول الأعضاء (شمس الدين، ٢٠٠٧، ص. ٢٤٤).

على الصعيد الداخلي، حرصت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الحفاظ على الزخم السياسي والإعلامي المرتبط بالقضية، وقد وظّف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، الذي شغل منصب الرئاسة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ وكان معروفًا بتشديده على السياسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، هذه القضية في خطاباته لتأكيد التزام إدارته بمكافحة الإرهاب. وفي المقابل، سعى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، الذي تولى رئاسة الحكومة البريطانية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ خلفًا لمارغريت تاتشر، إلى استخدام الملف نفسه لتعزيز موقف حكومته في مواجهة التحديات الأمنية. كما شكّلت الأزمة محورًا للنقاش في الانتخابات البرلمانية البريطانية عام ١٩٩٢، وبرزت ضمن أولويات أجندة الأمن القومي الأمريكي. لاحقًا، دعمت كل من واشنطن ولندن جهود إقامة محكمة دولية ذات طابع خاص في هولندا لمحاكمة المتهمَين، في خطوة عكست رغبتهما في إنهاء الملف ضمن إطار قانوني دولي يحفظ موقفيهما الثابتين تجاه مكافحة الإرهاب (القحطاني، ٢٠١١، ص. ١٣٧).

الموقف العربي والإسلامي العام تجاه الحادثة:

اتسم الموقف العربي والإسلامي العام تجاه أزمة لوكربي بشيء من التحفظ والحذر، نتيجةً للتعقيدات السياسية والإقليمية التي رافقت الحادث، خاصةً أن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي كان يعد في ذلك الوقت جزءًا من المشهد العربي، على الرغم من خلافاته الواسعة مع العديد من الدول. وعلى الرغم من بشاعة الحادث وتداعياته الإنسانية والسياسية، فإن معظم الدول العربية لم تسارع إلى إدانة ليبيا بشكل مباشر، بل دعت إلى التريث وإجراء تحقيق دولي نزيه، خوفًا من أن تتحول القضية إلى ذريعة لضرب دولة عربية أو فرض وصاية جديدة على المنطقة. وقد برز هذا التوجه في اجتماعات جامعة الدول العربية، التي امتنعت عن إصدار مواقف إدانة صريحة، واكتفت بالدعوة إلى احترام السيادة الليبية وتجنب التصعيد الدولي(شمس الدين، ٢٠٠٧، ص. ٢٤٨).

سادت في بعض الأوساط العربية روايات تشكك في الرواية الأمريكية – البريطانية، وظهرت تحليلات سياسية ترى أن استهداف ليبيا قد يكون جزءًا من محاولة لكسر شوكتها الإقليمية وإعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة. وكانت بعض الدول، مثل الجزائر واليمن وسوريا، أكثر ميلاً للتضامن مع ليبيا، وعبّرت عن رفضها القاطع لفرض العقوبات الدولية، وعدتها إجراءات انتقائية تنمّ عن ازدواجية المعايير في تعامل مجلس الأمن مع قضايا العالم الثالث. وقد عبّرت وزارة الخارجية الجزائرية آنذاك عن قلقها من استخدام الفصل السابع كسيف سياسي مسلط على رقاب الدول النامية (القحطاني، ٢٠١١، ص. ١٤٠).

من ناحية أخرى، كانت هناك دول عربية معتدلة، لا سيما دول الخليج العربي ومصر، تميل إلى موقف وسط، فهي من جهة لم تعارض قرارات مجلس الأمن، ولم تعترض على الإجراءات القانونية ضد المتهمَين الليبيين، لكنها في الوقت نفسه لم تنخرط بشكل مباشر في الحملة الدبلوماسية ضد ليبيا. فقد اختارت هذه الدول مسار الحياد الحذر، وفضلت النأي بنفسها عن صراعات قد تُفهم على أنها اصطفاف إلى جانب الغرب ضد دولة عربية. الكويت، على سبيل المثال، دعمت القرارات الأممية دون الانخراط في خطاب عدائي تجاه ليبيا، وهو ما سنفصل فيه لاحقًا (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٧٥).

على الصعيد الإسلامي، تبنّت منظمة المؤتمر الإسلامي (الآن منظمة التعاون الإسلامي) موقفًا محافظًا، اذ دعت إلى احترام قواعد العدالة الدولية، وطالبت بأن يتم التعاطي مع الأزمة بعيدًا عن التسييس، مع التأكيد على رفض أي تدخل عسكري ضد ليبيا. كما أكدت بعض الدول الإسلامية غير العربية، مثل ماليزيا وإندونيسيا وإيران، أن العدالة يجب أن تأخذ مجراها بعيدًا عن الضغوط السياسية، وعبّرت عن قلقها من أن يؤدي التصعيد الدولي إلى سابقة في فرض العقوبات على خلفية اتهام لم تثبت صحته بعد (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ٩٣).

بوجه عام، يمكن القول إن الموقف العربي والإسلامي تجاه أزمة لوكربي كان متباينًا ومحكومًا بحسابات السياسة الإقليمية والتحالفات الدولية، حيث انقسمت الدول بين من يدعم ليبيا، ومن يتبنى موقفًا حذرًا، ومن ينخرط نسبيًا في المسار الأممي. لكن السمة العامة لهذا الموقف كانت التردد والانقسام، ما ساعد في تمكين التحرك الأمريكي – البريطاني داخل مجلس الأمن دون اعتراض عربي موحد، وهو ما أضعف الموقف الليبي سياسيًا ودبلوماسيًا (جورج، ٢٠٠٤، ص. ٢١٨).

قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحادث سقوط الطائرة الامريكية (٧٤٨ – ٨٨٣):

بعد فشل الجهود السياسية والدبلوماسية في إقناع ليبيا بتسليم المتهمين في قضية تفجير طائرة "بان أميركان" فوق بلدة لوكربي، لجأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى تدويل الأزمة في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مستندتين إلى نتائج التحقيقات التي أدانتا من خلالها ضباطًا في الاستخبارات الليبية. وعد هذا التدويل جزءًا من استراتيجية التصعيد القانوني والدولي لعزل النظام الليبي، والضغط عليه ضمن أدوات الشرعية الدولية، لا سيما تحت مظلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز اتخاذ تدابير قسرية بحق الدول التي تُهدد السلم والأمن الدوليين(شمس الدين، ٢٠٠٧، ص. ٢٤٦).

في هذا السياق، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٤٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٢، وهو القرار الذي نص على فرض عقوبات دبلوماسية وجوية على ليبيا، شملت منع شركات الطيران الليبية من الهبوط في أراضي الدول الأعضاء، وخفض التمثيل الدبلوماسي، وحظر بيع المعدات المتعلقة بالطيران المدني. وقد اعتمد المجلس القرار بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع ٥ عن التصويت، من ضمنهم أعضاء عرب مثل الصين والهند وزيمبابوي، بينما لم يعترض أحد عليه، ما يعكس حالة شبه إجماع دولي على تحميل ليبيا مسؤولية التعاون مع العدالة الدولية. يُعد هذا القرار أول قرار يفرض عقوبات جماعية جوية على دولة عربية، وقد شكّل نقطة تحول في أدوات الشرعية الدولية ضد ما اعتُبر إرهابًا ترعاه الدولة (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٨٠).

لم تثمر الضغوط الأولى عن نتائج عملية، إذ واصلت ليبيا رفضها تسليم المتهمَين، ورفضت الامتثال للقرار ٧٤٨، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار أشد صرامة، وهو القرار رقم ٨٨٣ الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٩٣. هذا القرار وسّع من نطاق العقوبات المفروضة على ليبيا، ليشمل تجميد الأرصدة المالية الليبية في الخارج، حظر بيع المعدات النفطية، ومنع تزويد ليبيا بخدمات تقنية أو مالية تتعلق بصناعة النفط. الهدف من القرار كان شلّ الاقتصاد الليبي ودفع النظام إلى التراجع والقبول بالشروط الدولية، وقد جاء هذا التصعيد بتنسيق مباشر بين واشنطن ولندن (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١٠١).

اثار القراران جدلاً واسعًا في المحافل القانونية والدولية، وعدهما البعض تجاوزًا لمبدأ سيادة الدول، وخصوصًا أنهما فُرضا قبل أن تُدان ليبيا رسميًا أمام جهة قضائية محايدة، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى التشكيك في عدالة الإجراءات الأممية آنذاك، وعلى الرغم من استنادهما إلى مواد قانونية واضحة في ميثاق الأمم المتحدة. غير أن أنصار

القرارين رأوا فيهما ضرورةً للردع، ورسالة واضحة لكل دولة قد تفكر في رعاية الإرهاب أو حماية مرتكبيه (الفضلي، ٢٠١٤، ص. ٢٣٢).

وقد عكست الصحف العربية في تسعينيات القرن الماضي هذا الانقسام، اذ رحّبت بعض الصحف الخليجية مثل القبس والشرق الأوسط بالقرارات، مؤكدة ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية، بينما انتقدت صحف أخرى من المغرب العربي مثل الشعب الجزائرية والزحف الأخضر الليبية تلك العقوبات، ووصفتها بأنها استهداف سياسي لليبيا، ومقدمة لتفكيك التضامن العربي (جريدة القبس، عدد ٣ نيسان ١٩٩٢، ص٤).

في احدى الرسائل الجامعية، تناولت الباحثة الكويتية "سهى العازمي" في رسالتها للماجستير بجامعة الكويت الموسومة "الدبلوماسية الكويتية في مجلس الأمن: تحليل لمواقفها في القضايا الإقليمية والدولية"، قراري ٧٤٨ و٨٨٣ بوصفهما نموذجين لتحول آليات الضغط الدولي بعد الحرب الباردة، مؤكدة أن الكويت دعمت القرارين انسجامًا مع سياستها المعلنة في رفض الإرهاب ودعم قرارات الشرعية الدولية، رغم تحفظها على تبعات العقوبات الجماعية على الشعوب (العازمي، ٢٠١٨، ص ٨٨).

موقع ليبيا في السياسة الإقليمية أواخر عقد الثمانينيات.

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، كانت ليبيا تحت حكم العقيد معمر القذافي تحتل موقعًا متوترًا ومثيرًا للجدل في السياسة الإقليمية العربية والإفريقية. فقد تبنّى النظام الليبي سياسة خارجية راديكالية تقوم على تحدي الأنظمة التقليدية العربية، ودعم الحركات الثورية والمتمردة، والتدخل في شؤون الدول المجاورة، وهو ما وضعه في تصادم دائم مع الأنظمة الخليجية والمغاربية على حد سواء. وقد سعى القذافي من خلال هذا التوجه إلى فرض ليبيا كقوة إقليمية مستقلة خارج إطار المحاور التقليدية، مروجًا لفكرة "القيادة الثورية" بدلًا من "القيادة الشرعية"، ومستخدمًا خطابًا وحدويًا مثاليًا يخفي وراءه طموحات توسعية(المرغني، ٢٠٠٦، ص. ٩٤).

وفي خضم هذا التوجه السياسي، دخلت ليبيا في صراعات مباشرة وغير مباشرة مع العديد من الدول العربية، منها السودان، وتشاد، ومصر، وتونس، والمغرب، والسعودية، اذ اتُّهمت مرارًا بمحاولات اغتيال، أو دعم جماعات معارضة، أو زعزعة استقرار سياسي داخلي. كما كانت ليبيا نشطة في دعم منظمات تعدها الأنظمة العربية والأجنبية "متطرفة"، مثل جماعات فلسطينية راديكالية، وحركات انفصالية إفريقية. ولم تتوانَ ليبيا عن توجيه الانتقادات الإعلامية والسياسية اللاذعة للنظام العربي الرسمي، وعدت جامعة الدول العربية أداة للتبعية، ما أدى إلى تهميش دورها تدريجيًا في محيطها العربي (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١١٢).

على المستوى المغاربي، دخلت ليبيا في نزاعات حدودية وعقائدية مع تونس والمغرب، وشكّلت محورًا مضادًا لاتحاد المغرب العربي الذي تأسس في شباط ١٩٨٩. كما اصطدمت بمحاولات الجزائر للهيمنة الإقليمية، ما جعلها في موقع الحذر والتوتر المستمر. أما في الشأن الإفريقي، فقد خاضت ليبيا صراعات مسلحة في تشاد، اذ أرسلت قوات نظامية دعمت بها جماعات متمردة في شمال البلاد، وانتهى الأمر بتدخل فرنسي مباشر لطرد القوات الليبية في معركة وادي الدوم ١٩٨٧، مما أضعف هيبة النظام الليبي في القارة الإفريقية (الحداد، ٢٠١٠، ص. ٢١١).

إقليميًا، كانت علاقات ليبيا مع دول الخليج العربية في أسوأ حالاتها، خاصة مع السعودية والكويت، بسبب دعم القذافي لمعارضين خليجيين، وتبنّيه خطابًا معاديًا للأنظمة الملكية، بل واتُهمت ليبيا أكثر من مرة بالتورط في محاولات زعزعة أمن بعض هذه الدول، وكان من أبرز هذه التوترات اتهام ليبيا بمحاولة اغتيال الملك فهد بن العزيز (١٩٨٢–٢٠٠٥) عام ١٩٨٩، ودعمها للنظام العراقي في السنوات التي سبقت اجتياحه للكويت (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ٨١).

نتيجة لهذا السلوك الإقليمي الحاد، وُضعت ليبيا تدريجيًا في خانة الدول "المارقة" أو "المتمردة" على النظام الدولي والإقليمي، لا سيما بعد أن بدأ الإعلام الغربي والعربي يسلط الضوء على سجلها في دعم حركات العنف، ما مهّد لاحقًا لقبول نسبي في مجلس الأمن عند فرض العقوبات الدولية عليها بعد أزمة لوكربي. فصورة ليبيا حينها لم تكن لدولة ضحية، بل لدولة متورطة في أزمات متعددة ومتصادمة مع محيطها العربي والأفريقي، وهو ما هيّأ المناخ السياسي لتصعيد ضدها دون أن تجد دعمًا حقيقيًا من المحيط العربي أو الإسلامي (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٠).

يعكس تفجير طائرة "بان أميركان" حجم التحول في التعاطي الدولي مع مفهوم الإرهاب، وخصوصًا عندما تكون الاتهامات موجهة إلى دولة عربية مثيرة للجدل كليبيا. وقد ساهمت السمعة الإقليمية السلبية للنظام الليبي آنذاك في تمهيد الأرضية السياسية لعزله دوليًا، وهو ما شكّل خلفية مهمة لفهم الموقف الكويتي الرسمي، الذي راعى المعايير الدولية دون الانزلاق في خطاب عدائي مباشر.

المبحث الثاني: طبيعة الموقف الكويتي تجاه ازمة لوكربي.

موقف الكويت الرسمي داخل مجلس الأمن:

انطلاقًا من التزامها الراسخ بمبادئ الشرعية الدولية، تبنّت دولة الكويت موقفًا مؤيدًا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن أزمة لوكربي، لا سيما القرارين ٧٤٨ لعام ١٩٩٢، و٨٨٣ لعام ١٩٩٣، واللذين تضمنا فرض عقوبات تدريجية على ليبيا لرفضها تسليم المتهمين في حادثة تفجير طائرة بان أميركان. وقد كان هذا الموقف منسجمًا مع الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية الكويتية، والتي تقوم على احترام القانون الدولي، ومناهضة الإرهاب، ودعم أدوات النظام الأممي في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو ما كررته بيانات وزارة الخارجية الكويتية آنذاك في عدد من المحافل الدولية (العازمي، ٢٠١٨، ص ٨٥).

لقد صوّتت الكويت، بوصفها عضوًا في مجلس الأمن (لاسيما في ١٩٩١–١٩٩٢ عندما كانت تشغل مقعدًا غير دائم)، إلى جانب القرار ٧٤٨، وشاركت في الجلسات التي ناقشت العقوبات ضد النظام الليبي، مؤكدة على ضرورة محاسبة من يتورط في الأعمال الإرهابية دون المساس بالشعوب. وقد أكدت الكويت، في بيانها الرسمي أثناء الجلسة رقم ٣٠٦٣ لمجلس الأمن بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٢، أن الإرهاب يهدد السلم العالمي، وأن الصمت أو التخاذل عن اتخاذ موقف صارم سيشكل سابقة خطيرة (محاضر مجلس الأمن، الجلسة ٣٠٦٣، ١٩٩٢، ص ١٢).

ولم يكن موقف الكويت نابعًا من معاداة لليبيا كدولة عربية، بل من رغبتها في تعزيز النظام الدولي القائم على المساءلة القانونية، لاسيما أنها – آنذاك – كانت قد خرجت توا من تجربة مريرة في الغزو العراقي عام ١٩٩٠، ولم تلقَ من النظام الليبي سوى الدعم لصدام حسين الذي حكم العراق خلال الفترة (١٩٧٩–٢٠٠٣)، وهو ما جعل موقف الكويت أكثر حسمًا تجاه أي دولة يُشتبه بتورطها في أعمال تهدد أمن المدنيين أو تنتهك المواثيق الدولية (الخطيب، ٢٠٠٥، ص ١٨٧).

كما دعمت الكويت القرار ٨٨٣ الصادر في تشرين الثاني ١٩٩٣، والذي شدّد العقوبات على ليبيا، على الرغم من تحفّظ بعض الدول العربية على تصعيد الإجراءات العقابية. وقد عبر مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة عن أسف بلاده لاستمرار رفض ليبيا التعاون مع مجلس الأمن، مؤكدًا أن الوقت حان لتفعيل آليات الردع الدولية، شرط ألا تضر العقوبات بالشعب الليبي مباشرة. وقد اتسم الموقف الكويتي بقدر من التوازن والاتزان السياسي، اذ لم يجنح إلى خطاب عدائي تجاه ليبيا، بل شدد على العدالة والشرعية (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١٠٨).

في الصحافة الكويتية عام ١٩٩٤، برز الموقف الرسمي بوضوح من خلال افتتاحيات نشرتها صحيفة القبس، عبّرت فيها عن تأييدها لاستمرار تنفيذ قراري مجلس الأمن بشأن ليبيا، مؤكدة أن الكويت، التي عانت من غياب فعالية القانون الدولي خلال اجتياحها من قبل العراق، باتت تنظر إلى مجلس الأمن كأداة أساسية لحماية الدول الصغيرة. كما نوّه عدد من المعلقين السياسيين الكويتيين إلى أن دعم الكويت لتلك القرارات لا يستهدف ليبيا بحد ذاتها، بل يأتي انطلاقًا من التزام بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، بما يرسّخ شرعية دولية يمكن أن تستند إليها الكويت في قضاياها الإقليمية مستقبلاً (جريدة القبس، عدد ٤ أيار ١٩٩٤، ص ٥).

تُظهر هذه المواقف أن الكويت كانت واعية تمامًا لتبعات قرارات مجلس الأمن، وحرصت على أن تكون جزءًا من الإجماع الدولي الذي يتصدى للإرهاب، لا سيما حين يكون مدعومًا من قبل دول. كما وظّفت الكويت هذا الموقف لتأكيد مكانتها كدولة مساندة للاستقرار الدولي، وباحثة عن شراكات استراتيجية قائمة على احترام القانون، وهي ركائز شكلت لاحقًا أساسًا في علاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، أبرز داعميها في أزمة الخليج ١٩٩٠(العازمي، ٢٠١٨، ص. ٨٧).

موقف وزارة الخارجية الكويتية وتصريحات المسؤولين:

أظهرت وزارة الخارجية الكويتية خلال أزمة لوكربي موقفًا متماسكًا اتسم بالوضوح والدعم الكامل لقرارات مجلس الأمن، مع التركيز على المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية الكويتية، وفي مقدمتها رفض الإرهاب بجميع أشكاله، واحترام القانون الدولي، والانخراط في المنظومة الأممية لحفظ السلم العالمي. وقد صرّح وزير الخارجية الكويتي آنذاك، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي شغل منصب وزير الخارجية لعدة عقود قبل أن يتولى رئاسة مجلس الوزراء ثم يصبح أميرًا للكويت لاحقًا، في بيان رسمي نُشر في آذار ١٩٩٢، بأن "الكويت تدعم الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب وتدعو إلى تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة الدولية دون مساس بالشعوب أو سيادة الدول، وندعو ليبيا إلى التعاون مع قرارات مجلس الأمن حفاظًا على الاستقرار الإقليمي والدولي" (جريدة السياسة، ٣ نيسان ١٩٩٢، ص. ٥).

كما عبّر الشيخ صباح الأحمد في لقاء صحفي آخر عن أسف الكويت لاستمرار ليبيا في موقفها الرافض للتعاون مع الجهات القانونية، وأكد أن الكويت لا تستهدف ليبيا كدولة عربية، بل تطالب بالامتثال للقانون الدولي باعتباره المرجع الأساسي في إدارة العلاقات الدولية. وأشار إلى أن موقف الكويت من القرار ٧٤٨ مبني على إدراكها أن الإرهاب لم يعد ظاهرة محلية، بل تحدٍ عالمي يتطلب موقفًا جماعيًا موحدًا (الأنصاري، ٢٠٠١، ص. ٢٠٣).

وفي حوار موسع مع صحيفة القبس، أشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية آنذاك، محمد الصقر، إلى أن موقف الكويت تجاه الأزمة "ليس موقفًا سياسيًا بل قانوني بالدرجة الأولى"، موضحًا أن "ما تعرضت له الكويت من اجتياح مباشر يجعلها أكثر حرصًا على سيادة القانون، وعدم تبرير أي عمل إرهابي تحت ذريعة السياسة أو القومية". وقد حظي هذا التصريح باهتمام الصحافة الخليجية، التي رأت فيه تأكيدًا على تحوّل الكويت إلى دولة أكثر حضورًا في قضايا الشرعية الدولية (جريدة القبس، عدد ٤ نيسان ١٩٩٢، ص. ٤).

وقد نُقل عن عدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي دعمهم لموقف وزارة الخارجية، حيث اعتبر النائب أحمد السعدون أن "الكويت يجب أن تقف مع الحق ومع ضحايا الإرهاب، وأن تكون دائمًا في مقدمة الدول التي تسعى لحماية القانون الدولي"، بينما عد النائب جاسم الصقر أن التصويت لصالح القرار الأممي "هو تأكيد على مبادئ الكويت الثابتة في رفض العدوان، مثلما رفضنا العدوان العراقي علينا."(العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١١٢).

أما في الخطاب الإعلامي الرسمي، فقد قامت وزارة الخارجية الكويتية بإرسال مذكرة دبلوماسية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تؤكد فيها أن موقفها من الأزمة "لا يعني معاداة ليبيا ولا التدخل في شؤونها الداخلية، بل هو تعبير عن

الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، ورفض الصمت على استهداف المدنيين الأبرياء". وقد نُشرت المذكرة في وسائل الإعلام الكويتية والعربية لتأكيد الشفافية السياسية في الموقف الكويتي (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٩١).

ويُستدل من مجمل هذه التصريحات أن موقف وزارة الخارجية الكويتية لم يكن انفعاليًا أو تابعًا، بل استند إلى رؤية استراتيجية قائمة على تقاطع المصلحة الوطنية الكويتية مع النظام الدولي، وخاصة في ظل تجربة الغزو العراقي التي جعلت الكويت أكثر تمسكًا بمبدأ المحاسبة الدولية، ورفض الإفلات من العقاب لأي دولة أو جهة تستخدم العنف وسيلة لتحقيق أهداف سياسية (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٢).

أبعاد التصويت الكويتي على قرارات العقوبات:

يُعد التصويت الكويتي لصالح قرارات مجلس الأمن رقم ٧٤٨ (١٩٩٢) و٨٨٣ (١٩٩٣)، والتي فرضت عقوبات سياسية واقتصادية ودبلوماسية على ليبيا، خطوة محورية في تاريخ الدبلوماسية الكويتية الحديثة، لما انطوت عليه من أبعاد سياسية ودبلوماسية وقانونية متعددة. فقد جاء هذا التصويت في فترة حرجة أعقبت خروج الكويت من أزمة الاجتياح العراقي، اذ كانت الدولة لا تزال تعيد بناء علاقاتها وتحالفاتها، وتسعى إلى ترسيخ موقعها ضمن المنظومة الدولية الداعمة للأمن الجماعي وشرعية مجلس الأمن (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٨٩).

على المستوى السياسي، عكس التصويت الكويتي رغبة الدولة في الاصطفاف إلى جانب المنظومة القانونية الدولية، لا سيما أن تجربتها مع الاجتياح أثبتت لها أهمية التمسك بمؤسسات الأمم المتحدة كضمانة لردع العدوان وحماية سيادة الدول الصغيرة. لذلك، فإن تأييد الكويت للعقوبات ضد ليبيا لم يكن موجهًا ضد دولة عربية بقدر ما كان تعبيرًا عن موقف مبدئي ضد الإرهاب وضد إفلات الدول من العقاب، وهي ذات المبادئ التي كانت الكويت تطالب بها أثناء محنتها مع العراق (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٨٨).

أما من الناحية الدبلوماسية، فقد أسهم التصويت الكويتي في تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين قادتا الحملة الأممية ضد ليبيا. واعتُبر موقف الكويت انعكاسًا لدبلوماسية واعية تعيد بناء التحالفات الإقليمية والدولية بعد كارثة ١٩٩٠، وذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع ملفات الأمن الدولي بما يتجاوز المصلحة الآنية (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١١١).

كما أن لهذا التصويت بُعدًا قانونيًا مهمًا؛ إذ أكد التزام الكويت بمبدأ سيادة القانون الدولي وضرورة امتثال جميع الدول لقرارات مجلس الأمن، وهي مبادئ كانت محورًا في الخطاب الكويتي الرسمي خلال جلسات المجلس. وقد أشار وكيل وزارة الخارجية آنذاك إلى أن "التصويت الكويتي لصالح القرار ٨٨٣ هو دفاع عن النظام الدولي الذي ساعد الكويت في لحظات مصيرية، ونحن مطالبون اليوم برد الجميل للمجتمع الدولي من خلال الانحياز إلى العدالة" (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٠).

من منظور عربي، يمكن عد التصويت الكويتي نوعًا من الخروج عن الصمت العربي تجاه ممارسات بعض الأنظمة التي تورطت في دعم الإرهاب أو زعزعة الاستقرار الإقليمي، حيث مثّل موقف الكويت رسالة إلى المجتمع الدولي بأنها ليست أسيرة الاعتبارات القومية أو العاطفية، بل دولة مسؤولة تتخذ قراراتها ضمن مبادئ القانون والشرعية. وقد علّقت الصحف العربية والخليجية على هذا الموقف بإيجابية، وعدته علامة على نضج السياسة الكويتية بعد الغزو (جريدة القبس، عدد ٥ نيسان ١٩٩٢، ص. ٣).

وقد أظهرت الرسائل الأكاديمية أن هذا التصويت لم يكن مجرد تأييد شكلي، بل عبّر عن تحول استراتيجي في موقع الكويت داخل النظام الدولي. ففي رسالة ماجستير الموسومة "الدور الإقليمي للكويت بعد عام ١٩٩١: قراءة في التفاعل مع

مجلس الأمن"، بيّن الباحث عبد العزيز النغيمشي أن الكويت استخدمت أداة التصويت داخل المجلس لبناء رأسمال دبلوماسي جديد، قائم على الشراكة مع الغرب والالتزام بالشرعية، وهو ما ساعدها لاحقًا في قيادة ملفات دولية مثل الوساطة الخليجية (النغيمشي، ٢٠١٥، ص. ١٢٢).

العلاقة بين موقف الكويت تجاه ليبيا وسياستها الخليجية:

يتصل موقف الكويت تجاه ليبيا خلال أزمة لوكربي اتصالًا وثيقًا ببنية سياستها الخليجية الأوسع، والتي كانت تقوم، في تسعينيات القرن العشرين، على مبادئ الاستقرار الإقليمي، والتنسيق الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي، والانخراط في منظومة الأمن الجماعي المرتبطة بالغرب. وقد شكّل التحفظ الخليجي العام على سياسات النظام الليبي، وتوجهاته الراديكالية، وتدخله في شؤون دول الخليج، إطارًا مرجعيًا لفهم موقف الكويت من أزمة لوكربي، لا بوصفها أزمة ثنائية، بل بعدها تجسيدًا لصراع منهجي بين نهج خليجي محافظ ونهج ليبي ثوري متمرد (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ٩٥).

فقد كانت العلاقات الكويتية الليبية، حتى قبل أزمة لوكربي، متوترة للغاية نتيجة مواقف النظام الليبي المعادية لأنظمة الخليج، واتهامه لها بالرجعية والعمالة للغرب، فضلًا عن دعمه للنظام العراقي خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وهو ما مثّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الكويتي. لذلك، حين جاءت أزمة لوكربي، اتخذت الكويت موقفًا حازمًا انسجامًا مع نهج خليجي موحد – غير معلن – للتصدي للتدخلات الليبية وإرسال رسالة بأن المرحلة القادمة لا تتساهل مع سلوكيات من هذا النوع (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٩٢).

من جهة أخرى، ارتبط الموقف الكويتي أيضًا برغبة الدولة في تأكيد مكانتها داخل مجلس التعاون الخليجي كدولة مستقرة، منضبطة في قراراتها، ومتوافقة مع الرؤية السعودية – الإماراتية – البحرينية التي نظرت إلى النظام الليبي بعين الريبة. وقد أشارت تقارير صحفية وخطابات دبلوماسية منشورة في الصحف الكويتية آنذاك إلى وجود تنسيق خليجي غير معلن في دعم قرارات مجلس الأمن ضد ليبيا، مع ترك الحرية لكل دولة للتعبير عن موقفها وفق أسلوبها الخاص (جريدة السياسة، عدد ٦ نيسان ١٩٩٢، ص. ٤).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن موقف الكويت في هذه الأزمة ساهم في تقوية اللحمة الخليجية بعد أزمة الاجتياح العراقي، حيث أصبح من الواضح أن الدول الخليجية باتت تفضل الانخراط في منظومة النظام الدولي كخيار دفاعي ضد التهديدات الإقليمية، ومنها ليبيا التي عُدّت مصدرًا لعدم الاستقرار. وفي هذا السياق، شكّل التصويت الكويتي لصالح القرارين ٧٤٨ و٨٨٣ رسالة ضمنية لإيران وليبيا وسوريا – وهي دول كانت تدور في فلك الخطاب المعادي للخليج – بأن هناك جبهة خليجية منضبطة تتحرك دبلوماسيًا لحماية أمنها الجماعي (السهلي، ٢٠١٢، ص. ٧٧).

وفي إطار التحالف الأمني الخليجي، كانت الكويت تعلم أن التمسك بالقانون الدولي ومجابهة الدول الراعية للعنف لا يمثل فقط خيارًا دبلوماسياً بل استراتيجية دفاعية جماعية، خصوصًا وأن المنطقة شهدت خلال تلك الفترة تناميًا في التهديدات الأمنية والاختراقات السياسية، من العراق إلى اليمن إلى ليبيا. ولذلك، فإن موقف الكويت من ليبيا لم يكن قرارًا منفردًا، بل جزءًا من سياق أوسع يشمل سياسة احتواء التهديدات الإقليمية وتثبيت الأمن الخليجي عبر أدوات القانون الدولي (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٤).

المبحث الثالث: تحليل موقف الكويت تجاه ازمة لوكربي.

الدلالة السياسية لموقف الكويت:

يُعد الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي نموذجًا دالًا على تحول السياسة الخارجية الكويتية من نهج الحياد التقليدي إلى نهج المبادرة الفاعلة ضمن النظام الدولي، خصوصًا بعد تجربة الاجتياح العراقي عام ١٩٩٠، والتي كرّست لدى صانع القرار الكويتي قناعة استراتيجية بأن الأمن الوطني الكويتي بات مرتهنًا جزئيًا بتماهي الدولة مع قرارات الشرعية الدولية ومواقف القوى الكبرى. فتصويت الكويت لصالح القرارين ٧٤٨ و٨٨٣، وتأييدها العلني لفرض العقوبات على ليبيا، يعكس توجهًا براغماتيًا في السياسة الخارجية، أي توجهًا عمليًا وواقعيًا يركّز على تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز استقرار الدولة من خلال توظيف الظروف والمواقف الدولية لصالحها، بعيدًا عن الاعتبارات الأيديولوجية الجامدة (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١١٣).

ومن الدلالات المركزية لهذا الموقف أن الكويت سعت إلى تثبيت دورها كدولة صغيرة لكنها مؤثرة، تدعم القانون الدولي وتناهض الإرهاب، وهي بذلك ترسل رسائل طمأنة لحلفائها الغربيين، خصوصًا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بأن الكويت أصبحت شريكًا مسؤولًا في القضايا العالمية. وقد أشار الباحث الأمريكي جون ب. ألترمان إلى أن "دول الخليج، وعلى رأسها الكويت، بدأت منذ عقد التسعينيات تتبنى نهجًا يقوم على الالتصاق بالمواقف الأمريكية ذات الطابع القانوني – الأمني، بما يعزز مظلة الحماية الغربية ويزيد من وزنها في المعادلات الدولية. (Alterman, 2005, p. 88)

كما حمل الموقف الكويتي دلالة أخلاقية، إذ أرادت الدولة أن تؤكد، من خلال دعمها للعقوبات، أنها ضد استخدام العنف ضد المدنيين في أي مكان في العالم، وليس فقط عندما تكون هي الضحية. هذا الخطاب اتسق مع الرسائل السياسية التي وجهتها الكويت خلال حرب الخليج الثانية، والتي ركّزت على أن "العدوان على أي دولة هو عدوان على الجميع"، وقد وظفت الأزمة الليبية لتكرار هذا المبدأ، خصوصًا أن المتهمَين في لوكربي لم يكونا مجرد أفراد، بل يُعتقد أنهما كانا يتحركان بتوجيه رسمي من الدولة الليبية (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٩٣).

كذلك فإن موقف الكويت، وبحسب ما أشار إليه تقرير معهد كارنيغي للسلام الدولي، "جاء كمحاولة لإعادة صياغة مكانة الكويت كفاعل إقليمي يعتمد القانون الدولي كمرجعية، ويقدم نفسه على أنه نقيض للأنظمة الثورية التي عارضت النظام الدولي، مثل نظام القذافي وصدام حسين. (Carnegie Endowment, 2007, p. 45)"

دبلوماسيًا، أرادت الكويت من خلال هذا الموقف إعادة بناء علاقتها مع مجلس الأمن كطرف فاعل لا كمجرد ضحية. فبعد أن اعتمدت الكويت على مجلس الأمن لتحرير أراضيها، رأت أن المساهمة في الملفات الدولية، ولو بشكل رمزي، هي جزء من الوفاء السياسي والمؤسسي لتلك المظلة القانونية التي أنقذتها. وهذا التوجه وجد صداه في تصريحات عدد من المسؤولين الكويتيين الذين أكدوا أن "الشرعية الدولية لا تُستخدم فقط عند الحاجة، بل تُصان بالمواقف الثابتة والمبدئية(العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٣).

ومن ناحية العلاقات العربية، فإن موقف الكويت حمل دلالة سياسية مزدوجة: من جهة، لم تتورط الكويت في عداء علني مع ليبيا، لكنها في ذات الوقت لم تغلّب الاعتبارات القومية على المصالح الاستراتيجية، ما يبرز سعيها نحو تبني سياسة خارجية مستقلة نسبية وغير منفعلة بخطاب العاطفة الجماعية. وقد أكّد هذا الطابع التوازني الباحث اللبناني محمد نور الدين، في دراسة نشرها في مجلة "السياسة الدولية"، معتبرًا أن "مواقف الكويت في مرحلة ما بعد الاجتياح كانت تسعى لتأسيس شرعية جديدة تقوم على القانون أكثر من الخطاب القومي أو الثوري"(نور الدين، ٢٠٠٦، ص. ١١٧).

أثر الأزمة على العلاقات الكويتية – الليبية:

شكّلت أزمة لوكربي نقطة تحوّل حاسمة في العلاقات الكويتية – الليبية، إذ تزامنت مع مرحلة حساسة عقب الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وهو الحدث الذي كان له تأثير مباشر في صياغة موقف الكويت من النظام الليبي، نظرًا للدعم السياسي والإعلامي الذي قدّمه العقيد معمر القذافي للنظام العراقي أثناء الاجتياح، ورفضه إدانة العدوان في محافل جامعة الدول العربية. وقد أوجد هذا السلوك الليبي حالة فتور وتوتر دبلوماسي دائم بين الكويت وطرابلس، أصبحت أزمة لوكربي إحدى تجلياتها السياسية والرمزية (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٩٥).

ساهم الموقف الكويتي المؤيد لفرض العقوبات الدولية على ليبيا – سواء في التصويت داخل مجلس الأمن أو في الخطاب السياسي والإعلامي – في تعميق القطيعة السياسية بين البلدين خلال فترة التسعينيات. فقد ردّت ليبيا على هذا الموقف بموجة من الانتقادات الحادة عبر وسائل إعلامها الرسمية، ووصفت الدول الخليجية المؤيدة للقرارات الأممية بأنها "أدوات بيد القوى الاستعمارية". وقد شملت تلك الاتهامات الحكومة الكويتية بشكل مباشر، متهمةً إياها بالانخراط في "مؤامرة أممية ضد قطر عربي" (السهلي، ٢٠١٢، ص. ٨٤).

وخلال تلك الفترة، تراجعت العلاقات الدبلوماسية بين الكويت وليبيا إلى أدنى مستوياتها؛ إذ لم تسجَّل زيارات رسمية رفيعة بين الطرفين، كما جُمدت التبادلات التجارية والثقافية، وظلت السفارات تمارس وظائفها بمستوى تمثيل دبلوماسي منخفض. وحتى في القمم العربية، كانت اللقاءات بين ممثلي البلدين إما معدومة أو متوترة، خصوصًا بعد وصف القذافي لحكام الخليج في إحدى خطاباته بـ"الخونة والعملاء"، ما دفع الكويت للرد ببيانات رسمية تنتقد التدخل في الشؤون الخليجية (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١١٥).

لم تبدأ بوادر الانفراج في العلاقات الكويتية – الليبية إلا مع مطلع الألفية الجديدة، وتحديدًا بعد التحولات الكبرى التي شهدتها السياسة الليبية عقب الاجتياح الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، وتنازل ليبيا عن برامجها النووية، وفتح صفحة جديدة مع الغرب. وقد بادرت ليبيا حينها إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج، بما في ذلك الكويت، التي استجابت بحذر مدروس، دون أن تنسى مواقف القذافي السابقة (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٦).

لكن وعلى الرغم من محاولات التطبيع، بقيت العلاقات بين الطرفين باردة إلى حد كبير، إذ لم تُبذل جهود فعلية لبناء شراكة استراتيجية، وبقيت الكويت ترى في النظام الليبي حليفًا غير موثوق، خاصة في ظل السجل السابق في دعم الفوضى الإقليمية، والارتباط بملف لوكربي، والعداء العلني لمجلس التعاون الخليجي. وقد أشار الباحث المغربي محمد الناصري إلى أن "الكويت استثمرت أزمتها مع ليبيا لتأكيد التمايز بين السياسات الخليجية القائمة على الاعتدال، والنموذج الليبي القائم على التصعيد والعنف الرمزي." (الناصري، ٢٠٠٧، ص. ١٣٢).

الربط بين الموقف تجاه ليبيا وما جرى للكويت لاحقًا في أزمة ١٩٩٠:

لا يمكن فهم الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي بمعزل عن التحولات العميقة التي طرأت على السياسة الخارجية الكويتية بعد الاجتياح العراقي في أغسطس ١٩٩٠، اذ شكّلت تلك التجربة المفصلية نقطة تحول في رؤية الكويت للنظام الدولي، ولآليات حماية السيادة، ودور الشرعية الأممية في ردع العدوان. لقد اختبرت الكويت آنذاك الخذلان العربي مقابل الاستجابة الدولية، وهو ما عزز لدى القيادة السياسية قناعة استراتيجية مفادها أن التعويل يجب أن يكون على أدوات القانون الدولي، وعلى مواقف الدول المؤيدة للمساءلة والعقوبات، لا على التضامن الخطابي أو القومي (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٧).

من هذا المنطلق، جاء الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي في أوائل التسعينيات منسجمًا مع حاجة الكويت إلى ترسيخ مبدأ المحاسبة الدولية، بوصفه أحد أعمدة الدفاع عن الدولة في مرحلة ما بعد التحرير. فكما طالبت الكويت المجتمع الدولي بمعاقبة العراق على خرقه السيادة واحتلاله أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة، رأت أنه من الضروري أيضًا دعم معاقبة ليبيا كمتهم بالضلوع في عمل إرهابي أدى إلى مقتل عشرات المدنيين. وهكذا، لم يكن الموقف الكويتي من ليبيا انتقائيًا، بل نابعًا من رغبة في بناء نموذج قانوني متكامل للأمن الجماعي (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١١٩).

وقد علّق النائب الكويتي أحمد الربعي في جلسة لمجلس الأمة عام ١٩٩٣ على هذا الأمر قائلاً: "حين دعمنا العقوبات على ليبيا، لم نفعل ذلك بدافع الخصومة، بل دفاعًا عن مبدأ نحن أول من دفع ثمن غيابه عندما غزانا جار مسلم"، وهو ما نقلته صحيفة القبس ضمن تغطيتها لأعمال الجلسة، مشيرة إلى أن الكويت تحاول تصدير تجربتها مع القانون الدولي كنموذج للتعامل مع الدول المارقة (جريدة القبس، عدد ١٠ نيسان ١٩٩٣، ص. ٥).

كما أن مواقف بعض الدول العربية من أزمتي الكويت ولوكربي كانت متشابهة في درجة التخاذل أو الحياد السلبي، وهو ما دفع الكويت إلى إعادة تعريف علاقاتها الإقليمية على أسس مصلحية قانونية لا شعاراتية. فقد أظهرت مداولات الجامعة العربية آنذاك تناقضًا واضحًا في التعامل مع المأزق الكويتي مقابل المأزق الليبي، ما رسّخ لدى الكويت أهمية الاصطفاف مع قرارات مجلس الأمن، لا مع المجاملات السياسية أو الحسابات القُطرية (الفضلي، ٢٠١٤، ص. ٢٤٢).

وقد تناول الباحث عبد العزيز النغيمشي في رسالته للماجستير هذه العلاقة بعمق، مؤكدًا أن موقف الكويت من قضية لوكربي "مثّل امتدادًا طبيعيًا لرغبتها في تعزيز أدوات القانون الدولي كخيار دفاعي في السياسة الخارجية، لا سيما بعد أن تخلّى عنها بعض الأشقاء العرب في ١٩٩٠، بينما أنقذتها قرارات مجلس الأمن وغطاء التحالف الدولي"(النغيمشي، ٢٠١٥، ص. ١٣٤).

السياسة الكويتية تجاه الإرهاب الدولي وشرعية النظام الدولي:

برزت السياسة الكويتية تجاه الإرهاب الدولي كأحد المحاور الرئيسة في توجهات الدولة الخارجية بعد الغزو العراقي عام ١٩٩٠، إذ أدركت القيادة الكويتية، استنادًا إلى التجربة القاسية التي مرت بها، أن الإرهاب – سواء كان برعاية دولة أو تنظيميًا عابرًا للحدود – يمثل تهديدًا وجوديًا للدول الصغيرة التي تعتمد على القانون الدولي لضمان أمنها. ولذلك، حرصت الكويت منذ أوائل التسعينيات على الانخراط الفاعل في الأطر الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وتبني قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع المنظمات الأممية لمواجهة هذه الظاهرة (الفضلي، ٢٠١٤، ص. ٢٥١).

وفي هذا السياق، اتخذت الكويت موقفًا ثابتًا يتمثل في رفض الإرهاب بجميع أشكاله ومبرراته، سواء أكان موجهًا ضد المدنيين أو مؤسسات الدولة، أو كان يُستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. وقد أُدرج هذا المبدأ في خطابات وزارة الخارجية الكويتية في المحافل الدولية، وضمن وثائق التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والأمم المتحدة. وقد صرح وزير الخارجية الكويتي الأسبق الشيخ صباح الأحمد في اجتماع الجمعية العامة عام ١٩٩٨ أن "مواجهة الإرهاب تتطلب منا جميعًا اتخاذ مواقف واضحة لا تهادن ولا تبرر، فكما رفضنا العدوان على وطننا، فإننا نرفض أن يُعتدى على أي إنسان باسم السياسة أو المقاومة أو الدين" (الأنصاري، ٢٠٠١، ص. ٢١١).

ومن الناحية القانونية، أبدت الكويت احترامًا كبيرًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب، خصوصًا تلك الصادرة بعد حادثة لوكربي، ثم لاحقًا بعد أحداث ١١ ايلول. فقد دعمت جميع القرارات الصادرة تحت الفصل السابع لمكافحة الإرهاب، وشاركت في صياغة بعض البنود المتعلقة بتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، وكانت من الدول

العربية التي بادرت مبكرًا إلى تعديل تشريعاتها الداخلية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب (شمس الدين، ٢٠٠٧، ص. ٢٦٠).

وفي إطار شرعية النظام الدولي، أظهرت الكويت ميلًا واضحًا إلى تعزيز أدوات القانون الدولي والمؤسسات الأممية كوسيلة لتحقيق الاستقرار وحل النزاعات. فقد سعت الكويت منذ التسعينيات إلى أن تتموضع كـ "دولة قانون" في محيط إقليمي مضطرب، وأعلنت مرارًا أن انحيازها إلى الشرعية الدولية ليس رهين الأزمات، بل نهج دائم في سياستها الخارجية. هذا التوجه نابع من قناعة بأن الشرعية الأممية هي الضمانة الوحيدة للدول الصغيرة والمتوسطة أمام التهديدات الخارجية، خاصة في ظل هشاشة النظام العربي وتعدد الفاعلين من خارج الإقليم (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١٢٣).

ويشير الباحث اللبناني محمد نور الدين إلى أن الكويت "تبنت منذ عام ١٩٩١ سياسة خارجية قانونية لا خطابية، تركز على تفعيل آليات النظام الدولي لا مواجهته، وعلى العمل الجماعي لا الفردي"، وقد تجلّى هذا النهج في المواقف الكويتية من ملفات مثل العراق، وليبيا، ولبنان، وأفغانستان، وسوريا لاحقًا. ويرى أن هذه السياسة جعلت من الكويت دولة ذات مصداقية في محيطها العربي والدولي، وهو ما أهلها لاحقًا للعب أدوار وساطة في ملفات شائكة (نور الدين، ٢٠٠٦، ص. ١١٩).

إن الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي كان إحدى المحطات الأساسية التي أثبتت هذا التوجه القانوني – الدولي في السياسة الخارجية الكويتية، فقد دعمت الكويت حينها قرارات العقوبات لا من باب الاصطفاف، بل انطلاقًا من إيمانها بأن الإفلات من العقاب يؤدي إلى مزيد من الفوضى، وأن دعم قرارات مجلس الأمن هو دفاع غير مباشر عن أمنها الداخلي ومكانتها الدولية (العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٩).

السياسة الكويتية تجاه الإرهاب الدولي وشرعية النظام الدولي:

تُعد السياسة الكويتية تجاه الإرهاب الدولي امتدادًا مباشرًا للتحولات التي طرأت على التوجهات الدبلوماسية الكويتية بعد عام ١٩٩٠، حيث مثّل الاجتياح العراق للكويت نقطة فاصلة دفعت صانع القرار الكويتي إلى إعادة تقييم شاملة لمصادر التهديد الإقليمي والدولي، وفي مقدمتها ظاهرة الإرهاب. تبنّت الكويت موقفًا مبدئيًا رافضًا للإرهاب بكل أشكاله، سواء كان موجهًا ضد المدنيين أو البعثات الدبلوماسية أو المنشآت، وعبّرت عن ذلك في مواقف متعددة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حرصت على إدماج هذه السياسة ضمن أدبياتها الرسمية في وزارة الخارجية، وضمن بياناتها في المنتديات الدولية والإقليمية. (العتيبي، ٢٠١٠، ص. ١٢٢).

بعد أزمة لوكربي، برزت الكويت كإحدى الدول الخليجية التي تبنت موقفًا متماسكًا مؤيدًا لجهود مجلس الأمن في مواجهة الإرهاب، في دلالة واضحة على التزامها بمبادئ الشرعية الدولية ورفضها اللجوء إلى الحلول الأحادية أو الانتقامية. وقد شددت الكويت في مواقفها الرسمية على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية، شرط أن يتم ذلك ضمن الأطر القانونية المعترف بها دوليًا، وتحت إشراف مجلس الأمن، بما يضمن العدالة ويحول دون تسييس الإجراءات أو انتقائيتها (الخطيب، ٢٠٠٥، ص. ١٩٨).

ويُلاحظ أن الكويت لم تكتف بالمواقف السياسية، بل اتخذت خطوات عملية تمثلت في تحديث تشريعاتها الوطنية بما ينسجم مع اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، مثل الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩)، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (١٩٩٨). كما قامت بإنشاء وحدات أمنية مختصة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وتعاونت

مع أجهزة مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما عزز من موقعها كدولة فاعلة في التصدي للتهديدات الإرهابية. (الفضلي، ٢٠١٤، ص. ٢٥٣).

أما من حيث المبدأ، فقد أصبحت الشرعية الدولية حجر الأساس في عقيدة السياسة الخارجية الكويتية، ليس فقط من منطلق أخلاقي أو قانوني، بل أيضًا كأداة واقعية لضمان أمنها الوطني. فقد خلُصت الكويت من تجربتها مع الاجتياح العراقي إلى أن التحالفات الإقليمية وحدها لا تكفي لحمايتها، وأن النظام الدولي ومؤسساته، وعلى رأسها مجلس الأمن، هو الضامن الأساسي لأمن الدول الصغيرة .لذلك، كان موقفها تجاه أزمة لوكربي منسجمًا مع هذا التوجه، إذ رأت في القضية فرصة لتأكيد التزامها بالقانون الدولي، وتعزيز شراكتها مع القوى الكبرى من دون التفريط بهويتها العربية او الإسلامية.(العازمي، ٢٠١٨، ص. ٩٨).

وفي أكثر من مناسبة، أكدت التصريحات الرسمية الكويتية أن محاربة الإرهاب يجب أن تتم ضمن إطار جماعي لا فردي، وأن الالتزام بالشرعية الدولية هو ما يعطي مصداقية لأي تحرك سياسي أو أمني ضد الإرهاب .وقد عبّر عن هذا الموقف الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – وزير الخارجية آنذاك – بقوله: "إن العدالة لا تتحقق بالانتقاء، بل بالتطبيق المتوازن للقانون الدولي"، وذلك في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين (١٩٩٨). (الأنصاري، ٢٠٠١، ص. ٢١٤).

ومن خلال ما طرح في هذه الدراسة نجد أن أزمة لوكربي شكّلت محطة حاسمة في اختبار فاعلية النظام الدولي في مواجهة الإرهاب، حيث أظهرت كيف يمكن توظيف أدوات الشرعية الدولية لتحقيق الردع والمساءلة. وفي هذا السياق، برز موقف الكويت بوصفه نموذجًا لدولة صغيرة تبنت القانون الدولي كمرجعية أساسية في سياستها الخارجية، إذ دعمت قرارات مجلس الأمن وأكدت التزامها بمكافحة الإرهاب بعيدًا عن الحسابات الأيديولوجية. ويعكس هذا الموقف تحوّلًا استراتيجيًا في الدور الكويتي، من التفاعل الهامشي إلى الشراكة المسؤولة في منظومة الأمن الجماعي.

الخاتمة:

أظهرت أزمة لوكربي، بما انطوت عليه من تشابك سياسي وقانوني ودولي، قدرة الكويت على التفاعل الواعي والرصين مع القضايا المعقدة في النظام العالمي، وهو ما تجلّى في موقفها الثابت والداعم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحديدًا القرارين ٧٤٨ و٨٨٣. فقد عبّر هذا الموقف عن نقلة نوعية في السياسة الخارجية الكويتية، التي غدت بعد اجتياح ١٩٩٠ أكثر تمسكًا بشرعية النظام الدولي، وأكثر وعيًا بأهمية الاصطفاف مع القانون الدولي كوسيلة لحماية أمنها الوطني وضمان استقرارها الإقليمي.

ومن خلال دعمها للعقوبات الدولية ضد ليبيا، لم تكن الكويت تعادي دولة عربية بقدر ما كانت تكرّس مبادئ ثابتة تقوم على رفض الإرهاب، ورفض إفلات الدول من المساءلة، والالتزام الكامل بتطبيق آليات الأمم المتحدة في معالجة النزاعات. وقد كانت هذه المبادئ انعكاسًا لتجربة قاسية خاضتها الكويت بنفسها، حين أصبحت ضحية عدوان مباشر، ولم تجد النصير الفعلي إلا في قرارات مجلس الأمن وتحالف الشرعية الدولية.

لقد قدّمت الأزمة للكويت فرصة لإعادة تعريف دورها الخارجي، من دولة صغيرة تدافع عن وجودها، إلى دولة تبادر في ملفات العدالة الدولية، وتؤكد موقعها ضمن معسكر الشرعية الدولية، دون التفريط بخصوصيتها الخليجية أو القومية. كما أن موقفها من ليبيا آنذاك حمل دلالات سياسية عميقة على مستوى السياسات الخليجية والأمن الجماعي، حيث باتت

الكويت ترى أن الإرهاب لم يعد مجرد تحدٍّ أمني، بل تهديد مباشر لبنية النظام الدولي الذي تعتمد عليه في صون سيادتها واستقلالها.

وعليه، فإن دراسة الموقف الكويتي تجاه أزمة لوكربي لا تكتفي بقراءة لحظة سياسية عابرة، بل تكشف عن تحولات أعمق في فلسفة السياسة الخارجية الكويتية، وتثبت أن دعم الكويت للشرعية الدولية لم يكن استجابة طارئة، بل خيارًا استراتيجيًا نابعًا من تجربة وجودية وضعت الدولة أمام تحدي البقاء والسيادة في بيئة مضطربة.

قائمة المصادر:

اولاً: الرسائل الجامعية:

العازمي، س .(2018) .الدبلوماسية الكويتية في مجلس الأمن :تحليل لمواقفها في القضايا الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.

النغيمشي، ع .(2015) .الدور الإقليمي للكويت بعد عام :1991 قراءة في التفاعل مع مجلس الأمن، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

ثانيًا :الكتب العربية

الأنصاري، ع .(2001) .الدبلوماسية الكويتية والأمن الإقليمي في الخليج العربي .بيروت :دار الكتاب العربي.

الخطيب، ح .(2005) .ليبيا والأزمات الدولية :من لوكربي إلى الحصار .القاهرة :دار الفكر العربي.

القحطاني، ن .(2011) .السياسة الليبية في ظل العقوبات الدولية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

العتيبي، ف .(2010) .السياسة الدولية وأثرها على النظام الإقليمي العربي .القاهرة :المركز العربي للدراسات السياسية.

الفضلي، ع .(2014) .مجلس الأمن والعقوبات الدولية بعد الحرب الباردة .بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية.

المرغني، ي .(2006) .ليبيا والتحولات السياسية في الوطن العربي .تونس :المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية.

شمس الدين، م .(2007) .القانون الدولي ومكافحة الإرهاب .عمّان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

جورج، ع .(2004) .السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط :من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب .بيروت :دار الفكر المعاصر.

ثالثًا :المصادر الأجنبية

Alterman, J. B. (2005). Gulf politics and U.S. security in the Middle East. Washington, DC: CSIS Press.

Carnegie Endowment for International Peace. (2007). Libya’s rehabilitation and global security implications. Washington, DC.

United Nations Security Council. (1992, March 31). Resolution 748.

United Nations Security Council. (1993, November 11). Resolution 883.

United Nations Security Council. (1992). Meeting record, session no. 3063. New York: United Nations.

رابعاً: البحوث:

نور الدين، م .(2006) .تحولات السياسة الخارجية الكويتية بعد .1991 مجلة السياسة الدولية، العدد163 ، ص.122–115 .

خامسًا :الصحف والمصادر الإخبارية

جريدة القبس، الكويت(1992) ، 1 نيسان، ص.6 .

جريدة القبس، الكويت(1992) ، 3 نيسان، ص.4 .

جريدة القبس، الكويت(1992) ، 4 نيسان، ص.4 .

جريدة القبس، الكويت(1992) ، 5 نيسان، ص.3 .

جريدة القبس، الكويت(1993) ، 10 نيسان، ص.5 .

جريدة السياسة، الكويت(1992) ، 3 نيسان، ص.5 .

جريدة السياسة، الكويت(1992) ، 6 نيسان، ص.4 .